انتهاء التسجيل لموسم الحج وإغلاق المنصة الإلكترونية.. و١٧ ألف مقبول لأداء الحج

وزير الأوقاف: تفعيل المسار الإلكتروني لحجاج سورية للحصول على التأشيرات

| الوطن

أعلن وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد انتهاء التسجيل لموسم الحج للعام الحالي وتفعيل المسار الإلكتروني لحجاج سورية من المملكة العربية السعودية للحصول على التأشيرات.

وخلال اجتماعه أمس مع رؤساء المجموعات وأمناء أفواج الحج السوري لموسم ١٤٤٥ هجري أشار السيد إلى أنه تم إغلاق المنصة الإلكترونية من وزارة الداخلية بعد انتهاء المفاضلة العمرية وتسديد الرسوم المتوجبة في المصرف لمصلحة وزارة الحج السعودية وتفعيل المسار الإلكتروني لحجاج سورية من المملكة العربية السعودية للحصول على التأشيرات والبدء بمرحلة إدخال البيانات المطلوبة.

وأكد السيد أنه يجب على رؤساء مجموعات الحج الالتزام بالتعليمات الصادرة عن وزارة الأوقاف والحرص على خدمة حجاج بيت الله الحرام من المواطنين السوريين الذين عزموا على أداء فريضة الحج لهذا العام، وضرورة المسارعة بالإرسال البيانات المطلوبة للمسار الإلكتروني.

وفي السياق أصدرت وزارة الأوقاف على صفحتها الرسمية توضيحاً تضمن أنه تتناقل بعض الصفحات والمواقع الإعلامية تصريحات ومعطيات مضللة بخصوص أداء فريضة الحج وأعداد الحجاج المقبولين وتكاليف الحج، مشيرة إلى أن موقعها الرسمي وصفحتها وكذلك موقع وزارة الداخلية هما المصدر الرسمي الوحيد لأي معلومة بهذا الصدد.

وأكدت الوزارة أن عدد الحجاج المقبولين هو ١٧ ألف حاج وأن هذا العدد هو العدد الكلي ويشمل المرافقين، وعليه فإن رقم ٣٥ ألف حاج هو رقم غير صحيح إطلاقاً.

أما فيما يخص التكاليف بينت الوزارة أن الأرقام التي تتداولها بعض وسائل الإعلام غير دقيقة، وأن تكاليف الحج تختلف من فوج إلى آخر حسب الخدمات التي يطلبها كل حاج، مؤكدة ضرورة تحري الدقة في إطلاق أو نشر أي تصاريح والرجوع في ذلك إلى ما تنشره الوزارة باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص.

> تكاليف الحج تختلف من فوج إلى آخر حسب الخدمات التي يطلبها الحاج

٣ منح دراسية لطلبة «الإعلام» من الجامعة الأميركية في الإمارات

عميدة كلية الإعلام لـ«الوطن»: الطلبة السوريون يبرهنون على جدارتهم ومهاراتهم في معظم المشاركات الخارجية

| فادي بك الشريف

أكدت عميدة كلية الإعلام في جامعة دمشق د. بارعة شقير أن الطلاب المشاركين في مبادرة «الأمل» في العاصمة الإماراتية أبو ظبي فازوا بثلاثة منح دراسية لاستكمال الدراسات العليا، منوهة بأن الطلبة السوريين يبرهنون على جدارتهم ومهاراتهم في معظم المشاركات الخارجية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت شقير: وعدنا باهتمام أكبر من خلال زيادة المنح الدراسية المقدمة للطلبة، ما يعكس التزام المبادرة بتعزيز مهارات الشباب العربي في مجال الإعلام وتوفير فرص استثنائية للتعلم والتطور.

وأشارت شقير إلى مشاركة الطلبة من كلية الإعلام في فعاليات النسخة الثالثة من مبادرة «الأمل»، في الورشات التدريبية المكثفة، إضافة إلى تنظيم زيارات لأهم المؤسسات الإعلامية في الإمارات، وزيارة أبرز الأماكن الثقافية في أبوظبي، وذلك برفقة عدد من الطلبة العرب ذوي التخصصات الإعلامية المختلفة.

وفي بيان صحفي، شهد الحفل الختامي لفعاليات النسخة الثالثة من مبادرة الأمل لدعم الشباب العربي المتميز في مجال الإعلام بأبوظبي تكريم الطلبة المشاركين في المبادرة بحضور عدد من الشخصيات الاعتبارية وممثلين سوريين.

وخلال الحفل أكدت مديرة المبادرة الإعلامية أمل ملحم أهمية دعم الطلاب الشغوفين في مجال الإعلام ومساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. وأضافت: إن اختيار الإمارات كموقع للتدريب يعود لتميزها بأحدث التقنيات والمعدات الإعلامية التي تمنح الطلاب فرصة فريدة لتنمية مهاراتهم.

هذا ومنحت المبادرة الطلاب شهادات تقدير عن مشاركتهم في برنامج تدريبي مكثف نظمته الشركة خلال وجودهم في الإمارات، كما تم اختيار خمسة من الطلاب المتميزين لتلقي منح دراسية لبرامج الماجستير في الجامعة الأميركية في الإمارات، علماً أن الفائزين تم اختيارهم بعناية من لجنة تحكيم مكونة من نخبة الإعلاميين.

> مبادرة «الأمل» تكرّم الشباب العربي المتميز في مجال الإعلام

معاون المدير لـ«الوطن»: بسبب تصفير العدادات

فواتير كهرباء في طرطوس وصلت إلى ٤٠٠ ألف للدورة الأولى

| طرطوس- ربا أحمد

«رضينا بالهم والهم ما رضي فينا» حال كلام عائلات في مدينة طرطوس بصدور دورة الكهرباء الأولى للسنة الحالية، فبالرغم من انعدام الكهرباء وصعوبة الحياة التي ترافقها، فوجئ مواطنون بفاتورة كهرباء مرتفعة تجاوزت ٢٠٠ ألف للمنزل في الدورة الأولى حتى اعتقد الكثيرون أن أسعار الشرائح الجديدة للكهرباء طبقت.

«الوطن» تلقت العديد من الشكاوى يوضح فيها الشاكون أن الفواتير بلغت بين ١٥٠ إلى ٢٥٠ ألف ليرة للمنزلي والبعض وصلت فاتورتهم إلى ٤٠٠ ألف دون معرفة الأسباب على الرغم من انقطاع الكهرباء خلال شهري الدورة الأولى وهما كانون الثاني وشباط، حيث لم تتجاوز النصف ساعة في الكثير من الأيام، ما دفع تلك العائلات إلى الاعتراض لدى شركة كهرباء طرطوس، معتبرين أن السبب الرئيسي غياب قارئي العدادات الذين غالباً ما يحددون الكميات المستهلكة دون الحضور إلى الأحياء جميعها ولاسيما أنهم لا يستطيعون قراءتها خلال نصف ساعة كهرباء فقط ولكامل الحي ما أدى إلى تراكم الاستهلاك في العدادات ورفع قيم الفواتير.

من جهته أوضح معاون مدير كهرباء طرطوس سمير ديب أن اعتراضات كثيرة تلقتها المديرية عن فواتير الدورة الأولى بسبب ارتفاع مبالغها على الرغم من أن نظام الشرائح الجديد لم يطبقْ بعد، ويعود السبب إلى أن المديرية طلبت من قارئي العدادات قراءة العدادات جميعها وتحميل كل الكميات الموجودة حالياً على الشرائح الحالية قبل صدور الجديدة لكيلا تتراكم على التسعيرات الجديدة وتصبح الفواتير مرتفعة جداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف ديب: وعليه توجه قارئوا العدادات خلال العطلة حيث كانت الكهرباء تصل لثلاث ساعات وبالتالي كان هناك استهلاك كبير، ومن هذا المنطلق فإنه تم تحميل كامل الكمية على الشرائح القديمة وهذا الأفضل للمواطن لتصفير العدادات عند الدورة الثانية، وبالتالي تكون التسعيرة مقبولة باعتبار أن تسعيرة الشرائح القادمة ستكون ثلاثة أضعاف، مشيراً إلى أن الشريحة الأولى ارتفعت من ٤ ليرات إلى ١٠ ليرات، وهي مقبولة ولكن الارتفاع السعري الكبير لمن سيتجاوز استهلاكه ألفي كيلو، مضيفاً: ولكن غالبا في حال استمرار الوصل لمدة نصف ساعة لن يصل الاستهلاك المنزلي إليها.

ولفت ديب إلى أن الاعتراضات سيتم قبولها جميعاً بحيث يتم توزيع الكميات على أربع دورات قادمة أن أراد المواطن ذلك وربما ست دورات إن كان المبلغ مرتفعاً جداً، ولكن هذا الاستهلاك بالأساس موجود ولكنه متراكم.

القاضي قزاز لـ«الوطن»: حسم ربع العقوبة للمحكوم بعدما يثبت أنه صلح ودفع التعويضات للمدعي الشخصي

«العدل» تصدر تعميماً مهماً يشجع إلى إصلاح السجناء

إرساء قواعد العدالة ومعاملة المحكومين على حد سواء

| محمد منار حميجو

أصدر وزير العدل أحمد السيد تعميماً طلب فيه من القضاة التقيد بشروط منح وقف الحكم النافذ وفق ما ورد في المواد ١٧٢ إلى ١٧٧ من قانون العقوبات ووفق ضوابط السلطة التقديرية الممنوحة لهم بما يكفل توحيد النهج القانوني وإرساء قواعد العدالة ومعاملة جميع المحكوم عليهم على حد سواء.

وبيّن القاضي ياسين قزاز أن وقف الحكم النافذ يعني حسم ربع العقوبة المحكوم بها وتنفيذ ثلاثة أرباع تلك العقوبة فقط بحق المحكوم عليه على ألا تقل عن تسعة أشهر، موضحاً: أي إن المحكوم بالسجن لمدة سنة على سبيل المثال ينفذ فقط تسعة أشهر في السجن، وقد يعبر العامة عن هذه القاعدة بالقول «سنة السجن تسعة أشهر».

وفي تصريح أشار قزاز إلى أن القانون السوري أخذ بهذا الأسلوب في تعليق تنفيذ العقوبة لتشجيع المحكوم عليهم على إصلاح أنفسهم داخل السجن، مضيفاً: يشترط لمنح المحكوم عليه هذه المنحة أن يثبت أنه صلح فعلاً وأنه جدير بالإفراج عنه ويثبت ذلك بوثيقة من السجن ويشترط أيضاً أن يدفع التعويضات المحكوم بها للمدعي الشخصي.

وبين قزاز أن الوزارة أصدرت هذا التعميم برغبة منها في توحيد النهج القانوني أمام كل المحاكم وإرساء قواعد العدالة ومعاملة جميع المحكوم عليهم على حد سواء باعتبار أن التعميم طلب منح وقف الحكم النافذ وحسم ربع مدة العقوبة عند توفر شروطها القانونية من دون النظر إلى نوع الجريمة المرتكبة، لأن هذه المنحة تتعلق بالمستقبل ولا تتعلق بالماضي وتهدف لإصلاح المحكوم عليه وإعادة اندماجه في المجتمع.

وأشار إلى أن الوزارة أيضاً طلبت من المحاكم عند رفض منح المحكوم عليه ربع المدة أن تعلل قرارها بهذا الشأن لتتمكن محكمة النقض من ممارسة رقابتها على قانونية القرار.

واعتبر قزاز أن التقيد بما ورد في هذا التعميم سيوحد قواعد منح وقف الحكم النافذ أمام جميع المحاكم بصورة تضمن معاملة جميع المحكوم عليهم على حد سواء وفق الشروط القانونية من دون أي تمييز سوى معيار إصلاح المحكوم عليهم لأنفسهم داخل السجن وتسديد التعويضات المحكوم بها حتى تتحقق المساواة بين المحكوم عليه وبين المدعي الشخصي المتضرر من الجريمة.

وتضمن التعميم الذي نشرته الوزارة على صفحتها الرسمية أنه لوحظ من خلال الجولة التفتيشية لرئيس محكمة النقض تنفيذ العقوبة، موضحاً أن المشرع قدر بأن وقف نفاذ العقوبة من شأنه أن يوفر حافزاً لدى المحكوم عليه يدفعه إلى إصلاح نفسه والعودة إلى الحياة السوية قبل انتهاء مدة عقوبته بالكامل.

اختلاف محاكم الجنايات حول أسس منح وقف الحكم النافذ للمحكوم عليهم على الرغم من توفر شروطه، تأسيساً على اعتبارات تتعلق بماهية الجريمة وخطورتها وبشاعتها أو تبعاً للسلطة التقديرية الممنوحة للمحكمة بما يسبب اختلافاً في التعامل بين المحكوم عليهم ويخل بمبدأ المساواة والعدالة.

وبين أن وقف الحكم النافذ يعتبر من الأساليب التي اتبعها المشرع السوري لتعليق تنفيذ العقوبة المحكوم بها وفق سياسة تفريد العقاب التي تأخذ في الاعتبار شخصية المحكوم عليه وصلاحه أثناء تنفيذ العقوبة، موضحاً أن المشرع قدر بأن وقف نفاذ العقوبة من شأنه أن يوفر حافزاً لدى المحكوم عليه يدفعه إلى إصلاح نفسه والعودة إلى الحياة السوية قبل انتهاء مدة عقوبته بالكامل.

ولفت التعميم إلى أن المشرع منح للمحكمة التي حكمت بالعقوبة على هذا الشخص الحق في مساعدته على تلك العودة والاندماج في المجتمع ضمن شروط نصت عليها المواد من ١٧٢ إلى ١٧٧ من قانون العقوبات.

وأشار التعميم إلى أنه لما كانت سائر اعتبارات وشروط منح وقف الحكم النافذ تتعلق بالمدة اللاحقة لارتكاب الجريمة التي تعتبر متقضية بالحكم القضائي البات مما لا يجوز معه العودة للبحث في ظروف ارتكابها وبشاعتها والآثار الناجمة عنها والتي تؤخذ في الاعتبار فقط عند إصدار الحكم وتحديد العقوبة، الأمر الذي لا يجوز معه حجب وقف الحكم النافذ على الرغم من توفر شروطه تأسيساً على ماهية الجرم أو وصفه أو بشاعته أو آثاره.

وأضاف التعميم: ولما كانت السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع في منح وقف الحكم النافذ يجب أن تُبنى على ضوابط من شأنها توحيد النهج القانوني وإرساء قواعد العدالة ومعاملة جميع المحكوم عليهم على حد سواء، وتتمثل هذه الضوابط في تعليل القرار الصادر بمنح وقف الحكم النافذ أو حجبه تعليلاً قانونياً سائغاً يتوافق مع الأصول والقانون وينسجم مع حكمة المشرع ومبادئ العدالة، لذلك يطلب من القضاة التقيد بشروط منح وقف الحكم النافذ وفق ما ورد في المواد ١٧٢ إلى ١٧٧ من قانون العقوبات ووفق ضوابط السلطة التقديرية الممنوحة لهم بما يكفل توحيد النهج القانوني وإرساء قواعد العدالة ومعاملة جميع المحكوم عليهم على حد سواء.

حماة تعاني نقصاً حاداً في الكهرباء وكل ١٥ دقيقة وصل مقابل ٥,٤٥ ساعات قطع

شح الكهرباء يفرض على ربات البيوت اللجوء لطريقة الجدات بتحضير المؤونة الشتوية!

| حماة - محمد أحمد خبازي

شح الكهرباء في محافظة حماة جعل ربات البيوت في أيامنا هذه، يلجأن إلى طريقة الجدات في «تموين» الفول والبازلاء للشتوية، أي تحت أشعة الشمس أو بالظل، كي لا يرمين مؤونتهن بحاويات القمامة نتيجة تلفها، وكي لا يكررن تجارب السنوات السابقة، التي ضاعت فيها جهودهن الكبيرة في الحفاظ على مؤونتهن بالثلاجات سليمة من العطب، ولكن من دون جدوى!.

وتبيّن زينة لـ«الوطن»، وهي موظفة وأم لأربعة أولاد، أنها في هذا العام اشترت نحو ٢٠ كيلو من الفول الأخضر و١٠ من البازلاء، وفردتها في إحدى غرف المنزل التي لا تدخلها الشمس، لتيبسها بـ«الفي»، فذلك أفضل بكثير من تخزينها بثلاجة البراد أو الفريزر.

وأوضحت أن واقع الكهرباء السيئ لا يشجع على تحضير المؤونة وحفظها بالتبريد، فهي لا تأتي في هذه الأيام غير ١٢ إلى ١٥ دقيقة مقابل ٥,٤٥ ساعات قطع، وهذا الوقت لا يكفي لشحن الموبايل، فهل سيكفي لحفظ المؤونة؟

وذكرت سلمى وهي موظفة في وحدة إرشادية زراعية، أنها في العام الماضي خسرت كل المواد التي حفظتها في الثلاجة، بسبب التقنين الطويل الذي أدى إلى تلف نحو ١٦ كيلو من الجبن، و٣٠٩ كيلو من الفول الأخضر و١٥٥ من البازلاء و٦ من الملوخية.

وأوضحت أن خسارتها المادية كانت فادحة، لذلك عمدت في هذه السنة إلى تخفيض الكميات وتخزينها بطريقة الجدات، الصالحة بأي زمان وفي أي مكان بحسب تعبيرها!

ولفتت إلى أنها يبست كمية من الفول والبازلاء تحت أشعة الشمس وبقشرها، ومن ثم نزعت القشور عن الحبوب وحفظتها يابسة في مطربانات زجاجية لتدوم طويلاً.

تقول أمل وهي موظفة في مديرية التربية: هي حال الكثيرات من ربات البيوت، اللواتي استعضن بالطريقة الطبيعية في تخزين المؤونة الشتوية، عن الثلاجات التي أصبحت أشبه بـ«النمليات»القديمة، لا بل إن النمليات أفضل منها، لكونها كانت تحفظ الطعام والمؤونة من التلف، بعكس براداتنا وثلاجاتنا بوقتنا الراهن.

وفيما يتعلق بواقع الكهرباء بيّنَ مصدر في الشركة العامة للكهرباء بحماة لـ«الوطن»، أن محافظة حماة تعاني اليوم نقصاً حاداً في الكهرباء، وبرنامج التقنين الذي يطبق فيها قاس جداً، ومدته ١٥ دقيقة وصل ونحو ٥,٤٥ ساعات قطع، كما تم تخفيض مدة الوصل للخطوط الزراعية لإرواء القمح من ٣ ساعات إلى ساعة واحدة بأحسن الأحوال.

ومن جانبهم، ذكر عدد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي بحماة لـ«الوطن»، أن الإقبال في هذه الأيام كبير على مواد المؤونة الشتوية وخصوصاً الفول الأخضر والبازلاء من دون الثوم الذي لم ينزل سعره عن ١٠ آلاف ليرة حتى اليوم.

وأوضحوا أن سعر كيلو الفول بالشنتاية نحو ١٨٠٠ إلى ألفي ليرة، والمفروط بنحو ٦ آلاف ليرة، وسعر كيلو البازلاء بالشنتاية نحو ٥ آلاف ليرة، والمفروط ما بين ٨ آلاف إلى ١٠ آلاف ليرة.

وذكر باعة ألبان وأجبان بحماة لـ«الوطن»، أن حركة البيع والشراء جيدة في هذه الأيام، ولكن بكميات قليلة، موضحين أن قلة من الزبائن هي التي تشتري «تنكة» جبنة، وأن معظم عمليات البيع ما بين ٥ إلى ١٠ كيلو فقط، وبيع الكيلو أمس بنحو ٣٠ ألف ليرة، وأما لبن الغنم فبيع بـ١١ ألف ليرة.